





الهيئة المغربية لسوق الرساميل  
+٤٠٨٠٤٤ ٤٤٧٥٠٤٤ | ٤٤٤٠٤٤ | ٤٤٤٠٤٤  
AUTORITÉ MAROCAINE DU MARCHÉ DES CAPITAUX

بنيات أساسية حديثة ومستدامة أمرا ضروريا لدعم التنمية الاقتصادية ومواكبة النمو الديموغرافي والتوسع الحضري لمجتمعاتنا وتسريع الانتقال نحو اقتصادات مستدامة ومرنة وقادرة على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية."

كما أدلى السيد جان پول سيرفي، رئيس الهيئة البلجيكية للخدمات والأسواق المالية ورئيس المعهد الفرنكفوني للتنظيم المالي بتصريح جاء فيه: "أرى أن المعهد، باعتباره مؤسسة تعزز التعاون الدولي، منظمة محورية لتسليط الضوء على ما يجمعنا. وبصفتي رئيساً للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، فإنني أؤمن بأن الحوار والتشاور يشكّلان السبيل الأمثل لوضع معايير دنيا مشتركة، تمكننا من الاستجابة بشكل جماعي للمخاطر المشتركة. وفي الوقت الراهن، تركز الأولويات السياسية على النمو الاقتصادي والتنافسية، وهو ما يستدعي تطوير البنيات الأساسية. من جهتها تُعدّ المعايير الدولية، وعلى رأسها تلك الصادرة عن المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، أساسا متينة وضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي، مما يسمح بالحد من التجزئة التنظيمية وكذا تخصيص فعّال لرؤوس الأموال ومراعاة الابتكارات المالية."

ومن جانبها قالت ماري-آن باربات-لياني، رئيسة هيئة الأسواق المالية الفرنسية وأمانة المعهد الفرنكفوني للتنظيم المالي، في كلمتها: "في إطار هذا المؤتمر الدولي الذي تنظمه الهيئة المغربية لسوق الرساميل، أجرينا نقاشات غنية وبناءة مع مجتمع الهيئات التنظيمية الفرنكوفونية الأعضاء في المعهد الفرنكفوني للتنظيم المالي وعدد من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص المغربي حول تمويل الاستثمارات المنتجة والبنيات الأساسية. إننا نعلم جيدا أن هناك حاجة هائلة للاستثمار في جميع أنحاء العالم لدعم التحول البيئي والرقمي، وتطوير البنيات الأساسية والنسيج الإنتاجي، واستدامة اقتصاداتنا. ولتحقيق ذلك، ينبغي علينا تعبئة كل من أسواق الرساميل ومدخرات الأسر بشكل أكثر فعالية. ففي أوروبا، يندرج هذا التوجه في صميم مشروع «اتحاد الادخار والاستثمار»، الذي يُعدّ المشروع المحوري لجيلنا بعد الانتقال إلى اليورو. وتُعرب في هذا الصدد هيئة الأسواق المالية الفرنسية عن دعمها التام لهذا المشروع."

وتجدر الإشارة إلى أن المعهد الفرنكفوني للتنظيم المالي قد تأسس سنة 2002 بالرباط، ويضم اليوم ما يقارب ثلاثين هيئة تنظيمية لأسواق الرساميل في الفضاء الفرنكفوني. ويهدف المعهد إلى تعزيز التعاون بين أعضائه، وتشجيع تبادل الخبرات ومواكبة نشوء أسواق رساميل شفافة وفعّالة ومتكاملة.

وتجدد الهيئة المغربية لسوق الرساميل من خلال تنظيم هذه الدورة الثالثة والعشرين التزامها على المستوى الدولي ورغبتها في ترسيخ الحوار والتعاون بين الهيئات التنظيمية، وذلك لدعم نمو أسواق رساميل مستدامة وشاملة وقادرة على الصمود وفي خدمة تمويل الاقتصاد.



www.ammc.ma



/ammc



@ammc\_news



الهيئة المغربية لسوق الرساميل  
+٤٠٨٠٤٤ ٤٤٧٠٠٤٤ | ٤٤٤٤٤٤ | ٤٤٤٤٤٤  
AUTORITÉ MAROCAINE DU MARCHÉ DES CAPITAUX

## نبذة عن الهيئة المغربية لسوق الرساميل (AMMC)

تعتبر الهيئة المغربية لسوق الرساميل السلطة التنظيمية لسوق الرساميل في المغرب. وتسهر الهيئة في إطار المهام المنوطة بها على ضمان حماية المدخرات المستثمرة في الأدوات المالية وعلى حسن سير وشفافية سوق الرساميل في المغرب.

وبصفتها عضوا في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) منذ عام 1996، وقعت الهيئة المغربية لسوق الرساميل في عام 2007 اتفاقية التبادل والتعاون متعددة الأطراف (مذكرة تفاهم متعددة الأطراف/ MMOU) للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية مما جعل المغرب الدولة الرابعة والأربعين عالميا وثالث دولة إفريقية توقع على هذه الاتفاقية. وتترأس الهيئة منذ فبراير 2020 اللجنة الإقليمية لإفريقيا والشرق الأوسط (AMERC).

[www.ammc.ma](http://www.ammc.ma)

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال:

جهة الاتصال:  
الهيئة المغربية لسوق الرساميل  
السيدة دانية بوهلال  
dania.bouhlal@ammc.ma  
07 07 29 19 31



[www.ammc.ma](http://www.ammc.ma)



[/ammc](https://www.linkedin.com/company/ammc)



[@ammc\\_news](https://twitter.com/ammc_news)